

على الخلاف لا يلتزم أصحاب مولدات الكهرباء بالسعر الذي تصدره وزارة الطاقة شهرياً. يخضع المشتركون في معظم المناطق للابتزاز نظراً إلى عدم وجود خيار آخر لتأمين الكهرباء على مدار ساعات اليوم: إما دفع الفاتورة التي يفرضها صاحب المولد وإما قطع التيار، ولا مجال للشكوى في ظل تقاعس البلديات أو تواطؤ الناخبين فيها وممارسة أجهزة الدولة سياسة رفع اليد

أصحاب المولدات يرفضون تخفيض الأسعار:

«المافيا» أقوى من الدولة

فيضان عقيقي

انخفض متوسط ساعات التقنين العام خارج بيروت الإدارية من 254 ساعة في آذار إلى 191 ساعة في نيسان، أي بمعدل ساعتين يومياً، بسبب تراجع الطلب على الكهرباء في فصل الربيع وإضافة 270 ميغاواط على الطاقة الكهربائية المنتجة من مؤسسة كهرباء لبنان، نتيجة بدء تشغيل المحركات العكسية الجديدة في معمل الرزق والجية، بعد عرقلة استمرت أكثر من عام. هذه التطورات انعكست انخفاضاً ملموساً لمتوسط «السعر العادل» لاشتراكات المولدات الكهربائية، الذي أعلنته وزارة الطاقة والمياه لشهر نيسان الماضي، إذ بلغ 184 ليرة عن كل ساعة تقنين للمشاركين (بقدره 5 أمبير) بالمقارنة مع 245 ليرة لشهر آذار، أي بانخفاض 61 ليرة وما نسبته 24,8%. هذا الانخفاض لم يعجب أصحاب المولدات الكهربائية، الذين لجأوا، كالعادة، إلى فرض أسعارهم وابتزاز المشتركين بقطع الكهرباء عنهم إذا اعترضوا.

يبلغ الاشتراك الوسطي (بقدره 5 أمبير)، بحسب إعلان الوزارة، نحو 35 ألفاً و144 ليرة، بالمقارنة مع نحو 62 ألفاً و230 ليرة في شهر آذار. وتستند وزارة الطاقة والمياه في تحديد هذا السعر إلى معادلة حسابية تتضمن السعر الوسطي لصفحة المازوت الأحمر (20 ليترًا) (البالغ 14,280 ليرة في نيسان، بالمقارنة مع 14,932 ليرة في آذار) والمصاريف والفوائد والأكلاف التي يتكبدها أصحاب المولدات، بالإضافة إلى هامش

انخفض التقنين ساعتين في نيسان الماضي بسبب زيادة إنتاج مؤسسة الكهرباء

ربح يبلغ 15%. ويصدر هذا السعر شهرياً، تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الرقم 2 الصادر بتاريخ 2011/12/14 الرامي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضبط تسعيرة المولدات الخاصة. إلا أن هذا السعر ليس ملزماً وإنما يتم استخدامه كمؤشر استرشادي للبلديات، كي تقوم بدورها في حماية مصالح المقيمين في نطاق سلطتها من الاستغلال الذي يمارسه أصحاب المولدات.

تفاوت كبير في الأسعار

لا يجري، عادة، الالتزام بالسعر المعلن من الوزارة، إلا أن التفاوت في الأسعار عن شهر نيسان أثار موجة احتجاج واسعة بين المشتركين، إذ تراوحت في المناطق التي استقصت عنها «الأخبار» بين 10 آلاف ليرة في حده الأدنى، كما في ذوق مكاييل، و120 ألف ليرة في حده الأقصى كما في صيدا. هذا التفاوت لا يبرره التفاوت المقابل في ساعات التقنين، بل يظهر من خلال الملاحظة الميدانية أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى نفوذ أصحاب المولدات وارتباطهم بقوى الأمر الواقع وتواطؤ الناخبين في البلديات معهم. بحسب المعلومات التي وفرتها



تراوحت أسعار الاشتراك في المولدات بين 10 آلاف و120 ألف ليرة (أرشيف)

وأصحاب المولدات، فنحن توصلنا إلى اتفاق على وضع عدادات في بيوتنا منذ أشهر لمراقبة ساعات القطع، وتعهدت البلدية بمتابعة الموضوع مع أصحاب المولدات، لكن شيئاً لم يحصل حتى اليوم، إضافة إلى وجود أعطال مُفتعلة تنتج من عدم مسارعة شركة تقديم الخدمات إلى معالجة الأعطال بهدف زيادة ساعات القطع». ولا يختلف الوضع في طرابلس، هناك أيضاً عمد بعض أصحاب المولدات إلى «التذاكي» عبر إصدار فواتير متلاعب بها، زُوروا فيها الأرقام لإخفاء «سرقتهم»، إذ حوّل اشتراك الـ 10 أمبير التي يحصل عليها المشتركون إلى 16 أمبيراً على الورق لتبرير تقاضيهم 140 ألف ليرة لبنانية بدلاً من 50 ألف ليرة. وكل ذلك يعيده المستهلكون إلى تواطؤ مكشوف بين البلديات وأصحاب المولدات والمراقبين.

شكوك تدفعها الردود

إلا أن للبلديات ومراقبي المولدات رواية مختلفة لدحض اتهامات التواطؤ عبر إثارة الشكوك بالتعرفة وعدد ساعات التقنين التي تصدرها

في البلديات مع أصحاب المولدات لممارسة الاحتكار وزيادة الأسعار والانتفاع من توزيع ريوعتها. تقول سامية خ. من سكان سهيلة إن «فاتورة المولد هي دائماً ضعف ما يدفعه سكان المناطق المجاورة في عجلتون وعينطورة، علماً بأنها مناطق تتغذى من المحطة نفسها، وتخضع لساعات التقنين نفسها، وهو ما استمرّ خلال هذا الشهر، فرغم أن ساعات القطع لم تتخطّ الساعات الأربع، إلا أننا دفعنا نحو 46 ألف ليرة لخدمة المولد، راجعنا البلدية مرّات عدّة، وهي ترمي المسؤولية حيناً على مراقب المولدات المعين من المحافظ، وحيناً آخر تتذرع بوجود أعطال في المحولات، فيما المراقب يؤكد أنه ملتزم بما تسجّله عدادات البلدية من ساعات قطع».

في صيدا، يشير عصمت القوّاس إلى أن «التعرفة في المنطقة هي الأعلى مقارنة مع المناطق المجاورة، إذ تراوحت هذا الشهر بين 90 و120 ألف ليرة، في انخفاض بمعدل 5 إلى 10 آلاف ليرة عن الشهر الماضي، على الرغم من تحسّن التغذية بشكل ملحوظ وكبير»، ويتابع «هناك تواطؤ واضح بين البلدية

والضنية والمنية والبترون وعمشيت 160 ساعة (29 ألفاً و500 ليرة). يظهر من الاستطلاع البسيط الذي أجرته «الأخبار» على عينة من المشتركين، تم اختيارها عشوائياً، أن أصحاب المولدات فرضوا أسعاراً أعلى من الوزارة، إذ بلغ السعر 38 ألفاً في سن القبل، و45 ألفاً في المنصورية، و30 ألفاً في بصاليم، و35 ألفاً في بعض أحياء الحدث، و45 ألفاً في حارة حريك، و100 ألف في حي السلم، و35 ألفاً في عشقوت، و46 ألفاً في سهيلة وبلوثنة، و120 ألف ليرة في صيدا، و90 ألف ليرة في الهالالية و50 ألف ليرة في طرابلس.

البلديات: رضوخ أو تواطؤ مفضوحد!

بدا واضحاً أن معظم البلديات لا تقوم بواجباتها من خلال فرض التعرفة المحددة من وزارة الطاقة، وهي (أي البلديات) إما تنأى بنفسها وترضخ لتحكم «مافيا المولدات» بالإسعار، بسبب حماية قوى الأمر الواقع المسيطرة، كما في الضاحية وطرابلس والكثير من الأحياء والقرى، وإما بسبب تواطؤ الناخبين

مؤسسة كهرباء لبنان عن شهر نيسان، بلغ التقنين اليومي حده الأقصى في الجنوب (10,46 ساعات) وحده الأدنى في بعض مناطق جبل لبنان (2,12 ساعة خارج دائرتي الشياح وأنطلياس). أي أن متوسط ساعات التقنين تراوح بحسب المناطق بين 313,8 ساعة و63,6 ساعة، وبالتالي فإن متوسط قيمة الاشتراك (5 أمبير)، بحسب السعر المعلن من الوزارة، يتراوح بين 57 ألفاً و739 ليرة كحد أقصى و11 ألفاً و702 ليرة كحد أدنى.

في المناطق الأخرى، بلغ متوسط التقنين في بيروت الإدارية خلال شهر نيسان نحو 78 ساعة، ما يعني أن السعر المتوسط لاشتراك المولدات (5 أمبير) يبلغ نحو 14 ألف ليرة. وبلغ التقنين في دائرة أنطلياس نحو 93 ساعة، أي أن متوسط سعر الاشتراك هو 17 ألف ليرة. وبلغ في دائرة الشياح نحو 118 ساعة (22 ألف ليرة)، وفي البقاع 294 ساعة تقنين (54 ألف ليرة)، وفي الشمال، بلغت ساعات التقنين في المناطق المغذاة من شركة قاديشا، أي طرابلس وشكا وإهدن وبشري والكورة، نحو 146 ساعة (26 ألف ليرة)، وبلغت في عكار